

لقاء العدد

فضيلة الشيخ نايف بن عوض بن نفال المخلفي الحربي (القاضي الأسبق)

رئيس محاكم منطقة الجوف – رئيس محكمة استئناف بالرياض

أجرى الحوار: حمد بن عبدالله بن خنين

نجح في رعاية الماشية والزراعة، ثم تألق في طلب العلم وتخصص في الشريعة، باشر القضاء دون ملازمة، وفوجئ بالنظر في قضايا جنائية من بداية العمل فأبدع في القضاء، وتميز في إصدار الأحكام، يصاحبه في ذلك إخلاص النية. وبرغم براعته في التقاضي إلا أنه كان موظفاً في تدقيق الحسابات قبل أن يتخصص في الشريعة الإسلامية، عين قاضياً في مستعجلة الدوامي ثم مساعداً لرئيس المحاكم العامة بها، ثم رئيساً لمحاكم الجوف ثم قاضي تمييز (استئناف)؛ وأنهى خدمته وهو على مرتبة رئيس محكمة استئناف؛ كان عضواً في المجلس الأعلى لجمعيات تحفيظ القرآن ورئيساً لجمعية تحفيظ القرآن ورئيساً للمجلس الفرعي للأوقاف بالجوف ورئيساً للجنة الاستشارية لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد، وإمام وخطيب جامع بها، وعضو مؤسس في جمعية قضاء، له مشاركات في مجال الدعوة، وله دروس وفتاوى تتعلق في العبادات، له مؤلفات ومؤثر، جعلته علماً ساطعاً من أعلام القضاء المعاصرين، إنه فضيلة الشيخ نايف بن عوض بن نفال المخلفي الحربي، وإليكم ما دار معه من حوار:

• حدثنا عن نسبكم ونشأتكم

وتعليمكم؟

وكنت أرفع الماشية وأعمل بالزراعة، وقد أحسنا في تربيتي وتعليمي، حيث التحقت بالمرحلة الابتدائية بمدرسة العزيزية بالبدايع العليا عام ١٣٧٣هـ وتخرجت عام ١٣٨٠هـ، ثم التحقت في المعهد العلمي بعنيزة لمدة سنتين ثم أكملت الدراسة في معهد بريدة العلمي، وتخرجت عام ١٣٨٥هـ / ١٣٨٦هـ، وبعد حصولي على الثانوية التحقت بوظيفة مدقق حسابات بديوان المراقبة العامة بالرياض، ثم واصلت دراستي الجامعية بكلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام محمد

- أبو محمد نايف بن عوض بن نفال بن مناور بن رجاء بن سيف بن محمد بن فخذ (المخلفي) من بطن (مسروح) من قبيلة حرب. ولدت في منطقة القصيم بمدينة البدائع عام ١٣٦٤هـ، وكان والدي صاحب أبل مع والده استقر به المقام بالقصيم بعد توحيد المملكة، حيث انتشرت فروع المخلفي في كل من حائل والقصيم والمدينة وغيرها من المناطق، نشأت عند والدي

❖ كنت راعياً للمواشي ثم مدققاً

للهسابات ثم قاضياً

وفي كلية الشريعة الشيخ د. صالح الفوزان، والشيخ عبدالكريم الاحم والشيخ صالح الناصر رحمه الله، وفي المعهد العالي للقضاء من العلماء من سبق ذكرهم، وكان عميد كلية الشريعة الشيخ د. عبدالله الفتوح ومن الزملاء في المعهد العالي للقضاء الدكتور صالح بن سعود العلي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، والدكتور سعد الكليب وكيل هيئة الرقابة سابقاً والشيخ مسفر بن دخيل المسفر قاضي تمييز بمحكمة الاستئناف في مكة سابقاً والشيخ د. عبدالكريم الاحم والشيخ محمد المعمر القاضي في محكمة الاستئناف بالرياض والشيخ عبدالله الفراج رئيس محكمة استئناف في القصيم وكان مدير المعهد عبدالرزاق عفيفي ثم مناع خليل قطان رحمهما الله.

أما بالنسبة للقضاء فقد عاصرت مجموعة من القضاة في الدوادمي وفي منطقة الجوف، وقد كلفت بالتفتيش القضائي على قضاة منطقة نجران وجزءاً كبيراً من منطقة عسير عام ١٤١٢هـ والتقيت بعدد من القضاة من أبرزهم رئيس محكمة نجران الشيخ محمد

بن سعود الإسلامية عام ١٣٨٦هـ، وتخرجت عام ١٣٩٠ / ٨٩هـ.

ثم التحقت بالدراسات العليا بالمعهد العالي للقضاء وتحصلت على شهادة الماجستير بتقدير جيد جداً في رسالتي (أحكام الجنين والحامل في الفقه الإسلامي المقارن) تحت إشراف فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعال عطوة - رحمه الله - وتمت مناقشة الرسالة في معهد الإدارة العامة بالرياض عام ١٣٩٥هـ وهي ثاني رسالة تتم مناقشتها علناً بالرياض. وكانت لجنة المناقشة مكونة من الشيخ د. عبدالرزاق عفيفي والشيخ د. مناع خليل قطان والمشرف د. عبدالعال عطوة.

• حدثنا عن حياتك الدراسية

وأساتذتك ومشايخك؟

- أما ما يتعلق بحياتي الدراسية فهو تأثري بتوجيه المشايخ وطلبة العلم فقد كان للشيخ صالح بن رباح السلامة، مدير المدرسة الابتدائية عظيم الأثر في الحث على العلم وفي معهد عنيزة قابلت الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله وفي معهد بريدة درست على يد الشيخ صالح البليهي، والشيخ صالح السكيتي ومعالي الشيخ محمد بن عبدالله السبيل إمام وخطيب المسجد الحرام رحمهم الله.

الجوف في ١ / ٥ / ١٤٠٧هـ. ومكثت فيها ثلاث عشرة سنة، ثم تم ترقيتي قاضي تمييز في محكمة التمييز في مكة المكرمة عام ١٤٢٠هـ، وبقيت فيها ثمان سنوات، ثم نقلت لمحكمة الاستئناف بالرياض عام ١٤٢٨هـ دائرة الأحوال الشخصية، ثم تم ترقيتي رئيس محكمة استئناف عام ١٤٣٠هـ، وأحلت للتقاعد عام ١٤٣١هـ ودمت في القضاء ٣٦ عاماً.

• حدثنا عن حالتك الاجتماعية؟

- حالتني الاجتماعية متزوج ولي تسعة أبناء وهم: محمد، وإبراهيم، وصالح، وهارون، وأحمد، ويوسف، وعبدالرحمن، وعوض، وعبدالله.

• حدثنا عن بداية عملكم في القضاء والنجاحات في مسيرتكم القضائية؟

- باشرت القضاء دون ملازمة حسب النظام، وعندما باشرت القضاء في مستعجلة الدوامي قال لي فضيلة رئيس المحاكم الشيخ عبداللطيف بن محمد الشديد إنني قد طلبت سجناء للنظر في قضيتهم وما دام باشرت فلا ولاية لي الآن، فقلت له: أنا الآن جديد على القضاء وأحتاج إلى وقت، فقال اضبط القضية ثم أجلها في اليوم الذي تحضر فيه، وتم ذلك بعد سماع

العسكري والدكتور عبدالقادر الحفظي وفي منطقة عسير قابلت رئيس المحاكم الشيخ إبراهيم الحديشي رحمه الله وابنه محمد إبراهيم الحديشي وغيرهم كثير، وفي الحقيقة أنني استفدت من جولة التفتيش جداً حيث وجدت مجموعة من القضاة بعد الاطلاع على قضاياهم استفدت من عملهم ودقته وإنهاء القضايا بالدليل والتعليل بدون إطالة في آخر الحكم، وهذا هو المطلوب من القاضي في إنهاء القضية وعدم التطويل في المواعيد التي لا فائدة منها لإضياع الوقت.

• حدثونا عن توليكم للقضاء

وتدرجكم في السلك القضائي؟

- بعد التخرج حاولت التخلص من ولاية القضاء ولكن معالي الشيخ راشد بن صالح آل خنين وكيل وزارة العدل آنذاك لم يوافق على الطلب وأخذني إلى مكتب معالي الشيخ محمد بن علي الحركان وزير العدل وقال هذا يرغب القضاء وبعد المناقشة طلبوا مني الشهادة وتم تعييني على درجة قاضي (ب) في مستعجلة الدوامي، حيث باشرت العمل في ١ / ٧ / ١٣٩٥هـ.

ثم عينت مساعداً لرئيس محاكم منطقة الدوامي في ٦ / ١ / ١٣٩٧هـ، واستمرت في ذلك حتى عُينت رئيساً لمحاكم منطقة

• كلفتم بالعديد من القضايا، فأذكر

لنا أبرزها؟

- لقد كلفت بقضايا خارج الاختصاص في الدوادمي وفي الجوف، ويسرها الله مع أنني محرر بالتكليف فيها، ومنها: قضية اشتركت بها مع فضيلة الشيخ صالح بن عبدالرحمن القرعاوي رحمه الله في عام ١٤٠٣هـ في منطقة الهضب الواقعة جنوب طريق حلبان لمسافة تقدر بمائة وثمانين كيلاً وطريق غير مزفلت وصعب لوجود الجبال والرمال، ومعنا لجنة مكونة من مندوب إمارة منطقة الرياض الشيخ عبدالله بن مجدوع آل سليمان القرني. الذي يعمل الآن وكيلاً لإمارة منطقة الرياض، ومندوب من وزارة الزراعة وآخر من المالية بالإضافة إلى هيئة النظر في الدوادمي عثمان بن سعود البليهد وسعود الركيان، ومجموعة من الخويا لإمارة الرياض وأخرى من العسكر لأن القضية مهمة ولها سوابق، وبعد وصولنا إلى الموقع حضر الأطراف وقالوا لنا لستم أول لجنة ولا يمكن أن تنهوا القضية، فردينا عليهم أننا لسنا لجنة بل قضاة وسوف تنتهي القضية بحول الله وقوته قبل أن نرجع وشرعنا في نظر الدعوى وتحديد كل قضية ومن يدعي فيها ومن المدعي عليه، وبقينا ستة أشهر حتى حُكم في

❖ توليت القضاء بدون ملازمة

وباشرت القضايا وإصدار الأحكام

❖ كلفت بقضايا خارج الاختصاص

والولاية مع نخب من القضاة

دعوى المدعي العام وجواب المدعي عليهم ورفعت الجلسة، وبعد أن عدت من الرياض برفقه عائلي، وأخذت أنظر القضايا بدون مساعدة إلا أنني استعنت بفضيلة الملازم القضائي عبدالله الهويمل في ضبط القضية حتى مضى وقت طويل وعرفت طرق القضاء وصفة الحكم، لأن المعرفة وحدها لا تكفي، بل لا بد من الإجراء النظامي، وطريق إحضار الخصوم، ومناقشة المدعي العام والمدعي عليهم حتى تظهر الحقيقة، أو يعاد التحقيق، والله الحمد والمنة، وإذا صعبت القضية رجعت إلى الله في الدعاء حتى يفتح لي الطريق، واستمرت على ذلك طوال قضاء المستعجلة والمحكمة الكبرى في الدوادمي، وفي رئاسة محاكم منطقة الجوف وفي التمييز بمكة وفي الرياض وذلك بتوفيق من الله تعالى ثم إخلاص النية وسؤال الزملاء والقضاة الذين سبقوني في القضاء لأنهم أدرى في بعض القضايا، وما صَعَبْتُ علي قضية إلا يسرها الله.

❖ إمام القاضي بالحاسب الآلي

مطلب مهم

❖ من القضايا الملفتة تبرئتي سائق

السيارة برغم اتهامه بموت الآخر

ويصوروا الحادث على ضوء ذلك لكي تظهر الحقيقة، وبررت ذلك بأن السيارة القادمة من الخلف لم تلامس السيارة التي تسير أمامها في طريقها على الجانب الأيمن، والسيارة القادمة من الخلف تجاوزت السيارة السابقة دون تلامس بينهما والتجاوز في موقع ممنوع التجاوز لوجود طريق متجهة إلى الغرب فكيف أدين السائق ١٠٠٪ وهو لا ذنب له في الحادث، ثم بعد ذلك شكّلت اللجنة وخرّجت على الموقع وصوّرت الحادث ثم قرّرت بالإجماع عدم إدانة السائق المدعى عليه إلا أن يظهر للشرع خلاف ذلك.

ثم حضر الطرفان وتلي عليهما قرار اللجنة وطلبت من وكيل الورثة بيّنة، فقال لا بيّنة لدي، فحكمت بسقوط دعوى المدعي، وأن السائق بريء من أي نسبة في المدعي وأن الحادث، ثم تلوت الحكم على الطرفين ولم يقنع وكيل الورثة وقال السائق المصري المدعى عليه إقرأ عليّ الحكم مرة أخرى حتى أفهم الحكم فأعدت قراءة الحكم وأفهمته

القضايا، ورفعت لمحكمة التمييز وقد تضمنت الصكوك عدم ثبوت الدعوى وحكم بعدم التملك لأي من الطرفين ولكون المدعى فيها موارد بادية وهي لا تملك شرعاً كما نص على ذلك أهل العلم من الفقهاء، وبعد تصديق الأحكام نفذت الأحكام في هدم جميع الموارد وجعل مسافة بين الطرفين لا تقل عن عشرة أكيال وتبقى الأرض للمصلحة العامة تحت نظر ولي الأمر ونفذ ذلك.

وكلفت أيضاً: بنظر قضايا مماثلة في منطقة القصيم وفي عفيف وانتهت بما انتهت فيها القضية السابقة وصدقت الأحكام من التمييز. ثم نظرت قضية في حادث سيارة نتج عنه وفاة السائق القادم من الخلف وسجن السائق السائر في طريقه لمدة ستة أشهر ثم أطلق صراحة قبل نظر القضية. وعندما حضر السائق وهو مصري الجنسية سأله بعد حضور وكيل الورثة واتضح من القضية أن السائق يسير في سيارته باتجاه القصيم والسائق المتوفى لحقه من الخلف وانقلبت السيارة في الخط المعاكس، وعند الاطلاع على القضية رأيت أن التحقيق لم يكتمل، فطلبت بتشكيل لجنة من إمارة الرياض ومن المرور ومن الأدلة الجنائية، ليقفوا على الحادث بحضور السائق ووكيل الورثة

على الدوام في أوله ولا يخرج إلا إذا أُنجز العمل بعد نهاية الدوام الرسمي، ومن توكل على الله كفاه الله العون في القضاء، ويسر أمره وفتح له الطريق إلى الحكم الصحيح الموافق للشريعة السمحة.

• نصيحتك للأخوة في القضاء؟

- إنني أتوجه إلى الأخوة في القضاء عموماً أن يكونوا يداً واحدة ولهم جلسة تعرض فيها القضايا وكل يوجه بما يراه حتى يكون الحاكم المباشر على علم ودراية، خصوصاً إذا وجد من القضاة من سبق له القضاء في المدن وله خدمة طويلة في القضاء، لأن هذا هو الأنسب وتبرأ به الذمة إن شاء الله تعالى، كما ينبغي على القاضي البحث في كتب العلم، وتدوين كل حكم في مذكرة خاصة بالقاضي حتى يسهل الرجوع إليه، متى احتاج ذلك، وهو الذي عليه من سبقنا من القضاة ومن عاصرنا، لأن المطلوب هو إيصال الحق لصاحبه ومتى أخذ القاضي بذلك، فإنه يكون موفقاً، وإذا صعب عليه قضية ما فعليه الرجوع إلى الله وحده والدعاء بإخلاص، وسوف يوفق في القضية ويفتح الله عليه، لأن من توكل على الله ودعا وفقه مولاه لكل خير، وهو موضوع عظيم لا يعرفه إلا من جربه.

به. فقام واقفاً وصرخ باكياً، وقال عاشت العدالة وعاشت الشريعة، ثم أردف قائلاً: والله لو كان عندنا لحكم علينا بالقانون، وبهذا انتهت الدعوى بعد تصديقها من محكمة التمييز.

وفي عملي في محكمة التمييز بمكة، عملت في الدائرة الجزائية ثم الحقوق، وقد اطلعت على أعمال القضاة في المناطق، إلا أنه لفت نظري في الجزائية الحماسية ظاهرة لم أعرفها من قبل وهي الوقوع على المحارم، وإفساد الأخلاق بسبب المخدرات والمسكرات، والسفر إلى خارج البلاد، ونتج عن هذه الجرائم أشياء عظيمة جداً لا يمكن يتصورها عاقل. أسأل الله العافية لنا ولجميع المسلمين من هذا الانحطاط الأخلاقي.

• ما رأيكم في أعمال القضاء وهل

وصلت إلى مرحلة النضج؟

- أعمال القضاء من الأعمال الشاقة، وتحتاج إلى إخلاص في النية وتقوى الله عزَّ وجلَّ، لأن القضاء من أولى الأعمال وأهمها، لأنه لا بد للناس من قضاة، وينبغي أن يكون القاضي قدوة حسنة في نفسه ومجتهدي في أعماله ومتوكل على الله قبل كل شيء، لأنه هو الأساس في العمل حتى يكون قدوة لغيره من القضاة والموظفين، بحيث يحافظ

• هل تتذكر القضاة الذين عملت معهم؟

- من القضاة الذين عملت معهم:

فضيلة الشيخ عبداللطيف بن محمد الشديد - رحمه الله - رئيس محاكم منطقة الدوادمي سابقاً. وفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن محمد العقيل عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً. والشيخ عبدالله بن محمد الهويميل رئيس محكمة استئناف سابقاً، والشيخ صالح بن عبدالرحمن القرعاوي عضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً، والشيخ عبدالرحمن بن فهد الخليفة رئيس محكمة الاستئناف في الجوف سابقاً، والشيخ عبدالسلام بن شفق الرشيد رئيس محكمة استئناف الجوف، والشيخ إبراهيم بن عبدالله العجلان رئيس محكمة شقراء سابقاً وقاضي استئناف سابقاً، والشيخ إبراهيم الضالع في محكمة الجوف ورئيس محكمة استئناف بالقصيم، والشيخ عبدالرحمن العريني القاضي في محكمة الجوف، وقاضي استئناف بمكة سابقاً، والشيخ محمد بن حماد النصيف القاضي بمحكمة (استئناف مكة سابقاً)، والشيخ حمد المقبل عضو في المحكمة العليا سابقاً، والشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الكلية (رئيس المحكمة العليا سابقاً)، والشيخ سليمان موسى (عضو

❖ لا تبلغ الأمم أوج عزها إلا حين

يعلو العدل تاجها

المحكمة العليا سابقاً)، والشيخ علي التركي رئيس محكمة الاستئناف بالرياض.

• حدثنا عن القضاء من حيث

المرجعية والثقافة القضائية؟

- الأمم لا تبلغ أوج عزها، ولا ترقى إلى عز مجدها إلا حين يعلو العدل تاجها، وتبسطة على القريب والبعيد والقوي والضعيف، وإن العدل ليصل في الإسلام قمته في الحكم والقضاء والفصل في الخصومات، فالقضاء في الإسلام يرتكز على أصول وقواعد وثوابت ذات عمق في تحصيل مصالح العباد، وحفظ حقوقهم، واستجلاب الأمن والخير والعدل في شتى صور حياتهم، فالعدل مرتبة شريفة، ومنزلة رفيعة، به قامت السماوات، والأرض، وقد بعث الله تعالى به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، فقاموا به أتم قيام: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴾ (١٠٥)

النساء: ١٠٥ فبالعدل يرفع التهاريج، وترد النوائب، ويقمع الظالم، وينصر المظلوم وتقطع الخصومات، ويؤمر بالمعروف، وينهى عن المنكر وبه الدماء تعصم وتسفح،

❖ على القاضي أن يكون مثلاً
يحتذى به في التعامل والإنجاز
والدوام الرسمي

❖ ليس شدة السلطان قتلاً
بالسيف أو ضرباً بالسوط وإنما
القضاء بالحق والعدل

محمد الزحيلي، ود. صديقي محمد ياسين،
والشيخ عبدالله بن محمد آل خنين، وقد
ذكر كتباً كثيرة لم يذكرها. ونظراً لأهمية
معرفة تلك الكتب للقضاة والمحامين وأساتذة
الجامعات وطلبة العلم عزمت على جمع تلك
الكتب مع بيان المطبوع منها والمخطوط قدر
الإمكان، وذكر من نسبها لمؤلفها، ليستفيد
منها الباحثون، وبخاصة أن جملة منها لم
يطبع، وجملة منها صالح ليكون رسالة علمية.

• هل من عمل خيري يصاحبه عملكم

الرسمي خلال مسيرة عملكم

القضائية؟

- قمت بأعمال جلييلة والله الحمد والمثمة
وأذكر منها: إنشاء الجماعة الخيرية لتحفيظ
القرآن الكريم في منطقة الجوف حتى تم
الترخيص لها في عام ١٤١٢هـ، وكنت
أتولى رئاسة مجلس الإدارة فيها، وعضو في
المجلس الأعلى للجماعات الخيرية لتحفيظ

والأبضاع تحرم وتنكح، والأموال يثبت
ملكها وتسلب، خطب سعيد بن سويد -
رحمه الله - فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:
«أيها الناس، إن للإسلام حائطاً منيعاً، وباباً
وثيقاً، فحائط الإسلام الحق، وبابه العدل،
ولا يزال الإسلام منيعاً ما اشتد السلطان،
وليس شدة السلطان قتلاً بالسيف، ولا ضرباً
بالسوط، ولكن القضاء بالحق وأخذ العدل.
والقضاء عند الأمم رمز سيادتها
واستقلالها، والأمة التي لا قضاء فيها لا
حق فيها، وتاريخ القضاء في كل أمة هو
عنوان مجدها، وتاريخ الإسلام في القضاء
وضاء، وقضاة المسلمين لهم في هذا باع
طويلة، والناظر إلى أحكام الشريعة في
أصول القضاء وفروعه يجد ثروة متنوعة من
التقاريرات في النظريات المبنية على الأصول،
والقواعد الشرعية تفيد بنتيجة جازمة محققة
بسبق الشريعة وريادتها، وقد اهتم علماء
المسلمين سلفاً وخلفاً بدراسة القضاء، وآداب
القضاة حتى غدا علماءً مستقلاً، فمنهم من
جعل له باباً مستقلاً كالإمام مالك، وأصحاب
الكتب الستة، وكتب المذاهب الفقهية
المختصر منها والمطول، وأفرده بالتأليف جمع
من أهل العلم، وقد بذل بعض المعاصرين
جهداً جيداً في جمع جملة منها كالدكتور

المعايير التي رأيت أنها مهمة وينبغي اعتبارها ومراعاتها في العصر الحديث .

أولاً: العلم بالأنظمة والتعليمات المرعية والمطبقة داخل المملكة العربية السعودية بدرجة خاصة، سواء أكانت أنظمة قضائية أم أنظمة تجارية أم غيرها من الأنظمة المطبقة والمعمول بها، والمقصود بالإمام بالقدر الكافي منها، ولا سيما أن معظم القضايا المنظورة في المحاكم وبخاصة التجارية منها تحكمها نظم وتعليمات تجارية ومعاملات معاصرة يجب الإمام بها حين النظر في القضية .

والسبيل إلى تفعيل هذا المعيار وتطبيقه على أرض الواقع في نظري هو التوسع في قبول القضاة الحاصلين على شهادة الماجستير من المعهد العالي للقضاء، إذ يمزج الدارس هناك بين الموارد الشرعية والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية .

ثانياً: تحري صاحب الذكاء والفطنة، فإن منصب القضاء يحتاج لمثل ذلك . وفي تصوري أن هذا الأمر ممكن باستشارة من قام بتدريس المرشح للقضاء في مرحلة الدراسة الجامعية أو مرحلة الدراسات العليا، وإغفال دور من درّس هذا المرشح أم غير متسحسن . ثم إن التجارب قد أثبتت أنه ليس كل من حصل معدلاً مرتفعاً يصلح لتولي القضاء،

القرآن الكريم في المملكة والتي يرأسها معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وكنت رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد بمنطقة الجوف، ورئيس المجلس الفرعي للأوقاف بمنطقة الجوف، وإمام جامع فيها، وأقوم بصلاة العيد والاستسقاء في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف، ولي مشاركات في الدعوة والإرشاد، كما يوجد لي بعض الدروس في التفسير، والفقه، والتوحيد في مسجد عمر بن الخطاب بمدينة سكاكا، بالإضافة إلى الفتاوى فيما يتعلق بالعبادات . والآن عضو في جمعية قضاء وأحد المؤسسين لها .

• ما هي المعايير الحديثة التي ينبغي

اعتبارها عند التعيين للقاضي؟

- هناك مجموعة من المعايير التي ينبغي في نظري مراعاتها والأخذ بها في تعيين القضاة ولا سيما في وقتنا المعاصر، فإن التقدم الذي يشهده العالم اليوم في جميع المجالات يستوجب وضع بعض المعايير الزائدة على ما سبق، وفيما يلي بعض تلك

❖ هذه معايير تعيين القضاة

في العصر الحديث إضافة إلى

المعايير الشرعية

الجمهور في منع المرأة من القضاء؛ وذلك عندما قالوا: يجوز تولي المرأة القضاء في غير الحدود والقصاص، وقالوا: يأثم موليتها، وإذا قضت لا ينفذ قضاؤها، وتأثم موليتها لا يكون إلا يمنع المرأة عن القضاء مطلقاً.

سابعاً: أن أقل ما يقال في اشتراط المجتهد أن يكون بمن يعمل في مرتبة عالية في سلك القضاء كقاضي الاستئناف وفي رئاسة القضاء وغير ذلك من المجالس القضائية العالية.

أما غيرهم من القضاة فإنه يشترط فيه العلم بالأحكام الشرعية وكيفية استنباطها من أدلتها التفصيلية.

ثامناً: أن الخلاف في اشتراط سلامة الحواس للقاضي خلاف يسير لا يكاد يذكر.

تاسعاً: أن ما يضاف إلى هذه المعايير ليس بمعتمد عند الفقهاء، بل إن جُلّ الفقهاء لا يذكرون إلا هذه المعايير وإنما اختلفت تقسيماتها في بعضها، وهذا مما جعلها تزيد أو يدمجون بعض المعايير في البعض الآخر.

عاشراً: أن العلم بالأنظمة والتعليمات المرعية، وكذا الإمام قدر الإمكان بالحاسب الآلي، وتحري صاحب الذكاء والفتنة، معايير ينبغي في نظري اعتبارها في العصر الحديث.

إذ ربما يكون بعيداً كل البعد عن الفتنة والذكاء وإنما امتاز بالحفظ.

ثالثاً: الإمام قدر الإمكان بالحاسب الآلي والتقنيات الحديثة المصاحبة له، فقدره القاضي على الدخول للحاسب، والاطلاع على السجلات الخاصة بالخصوم، وغير ذلك، يسهل له كثيراً في عملية الفصل بينهم، ويعجّل من العملية القضائية.

وقد أنشأ المعهد العالي للقضاء معمل حاسب آلي ليقوم بتدريب الملازمين القضائيين على استخدام الحاسب، وهذه خطوة مباركة تدعم العملية القضائية في المملكة العربية السعودية وتسير بها خطوات إلى الأمام بين الفقهاء، ونص نظام القضاء عليه فلا عبرة بمن خالف في ذلك.

رابعاً: أن شرط الحرية من الشروط التي ليس لها اعتبار في هذا الزمن؛ وذلك لانقطاع الرق فلا يتصور قاض غير حر في هذا الزمان.

خامساً: أن العدالة معيار لازم للقاضي؛ لتستقيم الأمور ويصل كل حق لصاحبه؛ ولأن الفاسق قد يتلاعب بالأحكام ولا يوصل الحقوق إلى مستحقيها ولا ينصف الظالم من المظلوم.

سادساً: أن الحنفية - رحمهم الله - وافقوا

• أكثر قسمة التركات تأتي عن

التراضي.. فحدثونا عن قسم الإيجاب

في حال الرفض أو الاختلاف؟

- إثبات قسمة التراضي عن طريق المحكمة: قد يتقدم الورثة بعد وفاة مورثهم للمحكمة، لطلب إجراء القسمة بينهم، وأن ما تقرره المحكمة فهم موافقون عليه. وفي هذه الحالة يطلب القاضي من الورثة حصر التركة المراد قسمتها، ويضبط ذلك في الضبط الإنهائي، ثم يكتب لقسم الخبراء لتقييم التركة وإمكانية قسمتها بالتساوي أو مع الرد، ويبيع ما لا يمكن قسمته مع الاستعانة بخبير عند الحاجة وبعد ورود خطاب قسم الخبراء يقوم بعرضه على الورثة لأخذ الموافقة عليه، ثم يقوم بضبط ذلك وإثبات القسمة والحكم ببيع ما لا يمكن قسمته مع تطبيق الشروط والإجراءات السابقة الخاصة بكل نوع، ويخرج صك بذلك ويجري عليه تعليمات الاستئناف.

أما عن قسمة الإيجاب: فقد يحصل خلاف بين الورثة على قسمة التركة أو التصرف فيها؛ فيقوم بعض الورثة برفع دعوى لقسمة التركة، وفي هذه الحالة يكون نظرها من اختصاص المحكمة التي يقع في نطاقها أكثر الورثة المدعى عليهم، وفي حال التساوي يكون المدعي بالخيار في إقامة

❖ هذا هو الفرق بين قسمة

التراضي وقسمة الإيجاب في

التركة

الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاقها محل إقامة أحدهم، حسب المادة (٣٤) من نظام المرافعات، وعند إحالة الدعوى للقاضي يقوم بضبط الدعوى في الضبط الحقوقي لوجود نزاع، ويحكم بقسمة ما يمكن قسمته، ويبيع ما لا يمكن قسمته بالمزاد، ويصدر صك بذلك، ويطبق في قسمة كل نوع الشروط والإجراءات السابقة.

• ما كيفية استدعاء المرأة في

الخصومة؟

- قسم الحنابلة المرأة المدعى عليها إلى قسمين: الأول: المرأة البرزة، وهي التي تبرز لقضاء حوائجها. وهي الكهلة التي لا تحتجب احتجاب الشواب.

الثانية: المرأة المخدرة، وهي التي لا تبرز لقضاء حوائجها. فإن كانت المرأة برزة فحكمها حكم الرجل يجب عليها الحضور، لعدم العذر، ولو تطلب الأمر سفرها لهذا الغرض فلا يعتبر لإحضارها محرم؛ لتعيينه عليها كسفر الهجرة؛ ولأنه حق آدمي وهو مبني على الشح والضيق.

وإن كانت المرأة مخدرة، فعلى الرواية

لمصدر الحكم أو خلفه للتوجيه م ٢٠١ ويجرى عليه التعليمات وما يكتسب القطيعة يحال للتنفيذ.

أما عقوبات تأخير التنفيذ: فلقاضي التنفيذ أن يطلب إحالة الممتنع عن التنفيذ رفق المدعي العام للمحكمة المختصة لتأديبه وتعزيزه لقاء إتعابه جهات التنفيذ كما لو كان التنفيذ يستلزم قيام المحكوم عليه بعمل شخصي كبناء أو هدم أو تسليم لشخص أو لعين. وقد نص نظام التنفيذ على عقوبات للمماطلين والمتهربين عن التنفيذ تصل إلى أن يُغرم عشرة آلاف ريال يومياً. إضافة إلى طلب إيقاف عقوبة السجن والجلد لدى المحكمة الجزائية.

• هل للمسلم أن يشفع لأخيه في

قضايا الحدود ومتى تحرم؟

- ينبغي للمسلم أن يشفع لأخيه المسلم عند السلاطين أو نوابهم أو غيرهم إذا لم يستطع صاحب الحاجة الوصول إلى حقه أو رفع المظلمة عن نفسه، بل قد تكون الشفاعة واجبة حينئذ على من له قدرة أو جاه ينفع بهما صاحبه - دون عوض مادي بل قرينة لله سبحانه. والشفاعة محرمة إن كانت في حرام أو كانت في «حد» من الحدود الشرعية بعد رفعه إلى السلطان، والمراد بالسلطان فيما توصلت

❖ الطريقة المثلى لاستدعاء المرأة

في التقاضي

❖ عقوبات تأخير التنفيذ للأحكام

ومعوقاتها

المعتمدة - وهي المذهب - أنها تؤمر بالتوكيل؛ لأن الوكيل يقوم مقامها فلم تبذل من غير حاجة، ولا يحضرها، لما فيه من المشقة والضرر. فإن توجهت اليمين عليها بعث الحاكم أميناً معه شاهدان يستحلفها بحضرتها؛ لأن إحضارها غير مشروع، واليمين لا بد منها، وهذا طريقه. فإن أقرت بشيء شهدا عليها به ليقضي الحاكم عليها لشهادتهما بطلب المدعي.

• توجد إشكالات في التنفيذ للأحكام

القضائية.. فهل تحدثونا عن ذلك

وما العقوبة في المماطلة؟

- إذا حصل إشكال في تنفيذ الحكم القضائي فيحال لقاضي التنفيذ للبت في الإشكال الحاصل ما دام حل الإشكال لا يؤثر في مضمون الحكم، كما لو حصل امتناع أو تهرب أو وجود عائق من العوائق.

أما إذا كان حل الإشكال يعود على مضمون الحكم بالتغيير أو يؤثر في المحكوم لهم تأثيراً بالغاً فهنا لا بد من إعادة الموضوع

❖ متى يحق للمسلم أن يشفع في

قضايا الحدود ومتى يحرم؟

وهذا المعنى هو المراد من حديث انس في الصحيحين: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو صاحب الحاجة قال لأصحابه: اشفعوا تؤجروا وليقض الله على لسان رسوله ما شاء».

فالحاجة والسؤال عامة تشمل كل ما كان من الحدود أو غيرها، والرسول في مثل هذا الحديث هو السلطان أو رئيس الدولة، وفعله هذا ليس قضاء، بل هو من باب السياسة الشرعية والمصلحة العامة، وينوب عنه في عامة أفعاله من يقوم بهافي كل زمان من الساسة والقضاة والمفتين والأمراء وغيرهم. وفي حديث صفوان بن أمية - عندما «أتى بالسارق الذي سرق رداءه - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أسرقت رداء هذا؟ قال: نعم، فأمر به ليقطع فقال: صفوان: إنني لم أرد هذا يا رسول الله، وفي رواية: إنني أهبه له، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: هلا قبل أن تأتيني به» فيظهر أن الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وما يمثله هو القاضي؛ لأنه استنطق السارق، ثم حكم عليه بعد اعترافه بالقطع لما أقر؛ لأن

إليه هو «القاضي الشرعي»، وليس هو الرئيس أو الحاكم الإداري، وليس الوزير، ولا رئيس المركز، أو الدائرة المختصة، فهؤلاء كلهم نواب للحاكم - رئيس الدولة -، ووجه ذلك أنه بعد عصر الخلفاء الراشدين تحديداً والقرون الثلاثة المفضلة تقريباً اعتزل الحكام جانب الفصل بين الخصوم فيما يتقاضون فيه، فلا ينظر الحاكم «الخليفة» في ذلك، بل يحيله إلى القاضي، وقد غلب على الحكام (الخلفاء) عدم الفقه بالأحكام الشرعية الفرعية منذ نهاية القرن الرابع الهجري إلى يومنا هذا، فاستقل القضاة بالفصل بين الناس في الخصومات، ويقوم الحكام بتنفيذ ما يقرره القضاة الشرعيون.

وعلى هذا لا تحرم الشفاعة الشرعية في الأحكام - ومنها الحدود - بمجرد وصول القضية إلى ولي الأمر أو نائبه «أو علمه به» أو إلى الحاكم الإداري أو القاضي الإداري... إلخ حتى تتم إحالته إلى القاضي الشرعي؛ لأن عمل أولئك ليس قضاء شرعياً، بل هو سياسة إدارية لهم فيه حق التعزير فقط، وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى لا تحرم الشفاعة بمجرد وصول القضية «الحدية» وما دونها إلى رئيس المركز أو الدائرة المعنية قبل رفعها ووصولها إلى القاضي المختص،

❖ في مقابل التهيب من تولي

القضاء هناك ترغيب في القيام به

- ٣- رسالة في أحكام الصلاة
- ٤- رسالة في أحكام الصيام .
- ٥- بحث في غزوة بدر الكبرى .
- ٦- رسالة في أحكام المخدرات وضرره على المجتمع .
- ٧- رسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٨- بحث مختصر في الأدب خصوصاً

ما يتعلق بالأشعار . جميعها لم تطبع بعد .

• نقرأ عن التهيب من تولي القضاء

فهل من طمأنة أولئك المعينين؟

- لعل أكثر ما يتردد بين العامة والخاصة، قوله عليه السلام: «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين»، وقوله عليه السلام: «قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة» وقد اعتنى وكيع بهذين الحديثين فبين طرقها وألفاظها كما اعتنى أيضاً بجل ما ذكر في التهيب من تولي القضاء .

وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: ما من حكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك أخذ بقفاه حتى يقفه على جهنم ثم يرفع رأسه إلى الله عز

«الحدود إذا بلغت السلطان «القاضي» فلعن الله الشافع والمشفع»، وحديث عمر بن الخطاب لما قال: «يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال: أوف بنذرك»، وهذا من باب الفتوى فإنه لا يوجد مدع ولا مدعى عليه، فالفتوى في كل زمان نواب عن الرسول في الفتوى، والحدود في الآيات والأحاديث عامة تشمل حقوق الله وحقوق العباد؛ لأن حقوق الله مبنية على التسامح وحقوق العباد مبنية على المشاحة .

• حدثنا عن إسهاماتكم في البحث

العلمي والتأليف في الأدب والقراءة؟

- أحب البحث العلمي ولي نشاط في ذلك، كمالي مشاركات في الأدب وأقرأ الشعر كثيراً . وأحفظ الشواهد والنوادر، وأحب البحث والقراءة، وبابي مفتوح بعد صلاة المغرب إلى صلاة العشاء لمن أراد السؤال أو البحث، وأساهم في حل قضاياهم مما أكسبني محبتهم، ولدي مؤلفات أذكر منها:

١- أحكام الجنين والحامل في الفقه الإسلامي . رسالة مطبوعة على ورق استنسل كبير وعدد صفحاتها (١٦٣) .

٢- رسالة العقيدة .

❖ ضرورة الاستفادة من القضاة

قبل وبعد التقاعد

ثم سبّح اليوم الثاني فمضى أيضاً فلما كان اليوم الثالث، فترة يدهاء، وكان يقال: اعلم الناس بالقضاء أشدهم له كراهة.

وورد أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليأتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة قط. وعن عبدالله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله مع القاضي ما لم يجز فإذا جار وكله الله إلى نفسه».

وقال محمد بن واسع بلغني أن أول من يدعى يوم القيامة إلى الحساب القضاة وقال مكحول: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن آتي القضاء وقال الفضيل بن عياض إذا ولي الرجل القضاء فليجعل للقضاء يوماً وللبكاء يوماً.

• أذكر لنا أشهر أعلام القبيلة

وأبرزهم ونتائج بروزهم؟

- من أشهر أعلام القبيلة: د. عبدالله النافع وكيل جامعة الملك سعود الأسبق، د. دليهان بن خليوي جامعة الملك فهد للتبرول والمعادن، د. نايف عبيد بن مشيلح أستاذ مشارك جامعة الملك سعود، كلية الصيدلة،

وجلّ فإن قال: القه ألقاه في مهوى، فهوى أربعين خريفاً.

وقد أجبر على القضاء علماء صالحون يعرفون بالعلم والتقوى والصلاح والنزاهة فامتنعوا.

فقد صرّب ابن هبيرة أبا حنيفة نحو مائة سوط على أن يلي قضاء الكوفة فأبى وجيء بخالد بن أبي عمران إلى أبي جعفر ليوليه القضاء فامتنع عليه فتهدهه واسمعه وقال: أنت عاص فقال له خالد: إن الله يقول: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ۗ ﴾ (٧٢)

الأحزاب: ٧٢ فلم يسمهن عصاه حين أبين حمل الأمانة، وقال: ﴿ وَمَحَلَّهَا لِلْإِنْسَانِ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٧٢) الأحزاب: ٧٢ فقال: اخرج فلا ترى مني خيراً فلما اصحرت إذا هو برجل حسن الوجه والثوب طيب الريح فقال له: ساءك ما خاطبك به هذا؟ قال نعم قال: أما علمت أن العبد إذا لم يكن لله فيه حاجة نبذه إليهم قال خاقان بن عبدالله أريد أبو قلابه على قضاء البصرة فهرب إلى اليمامة فأريد على قضائها فهرب إلى الشام فأريد على قضائها، وقيل ليس هاهنا غيرك، قال: فأنزلوا الأمر على ما قلتهم فإنما مثلي مثل سابح وقع في البحر فسيح يومه فانطلق

❖ مجلة العدل مرشحة أن تكون المجلة المتخصصة الأولى عربياً

وشكر الله للقائمين عليها جهودهم المباركة في بذل الخير والعمل على نشره، وهو الموفق.

• مرثيات فضيلتكم حيال مجلة العدل؟

- شهادتي في مجلة العدل مجروحة فأنا من المعجبين بها والمتابعين لكل ما يطرح فيها من موضوعات فقهية معاصرة وقضائية. وقد استحوذت اهتمام المختصين المهتمين بالشأن العدلي. وقد واكبت تطوير القضاء وعالجت كثيراً من النوازل والمستجدات فقد تميزت بالطرح والموضوعية والمرجعية والوصول إلى كل جديد ومفيد. وقد لاقت صدى كبيراً حيث وصلت للجميع في الداخل والخارج فكان ردود الأفعال يرشحها أن تكون المجلة المتخصصة الأولى عربياً. فقد قطعت شوطاً كبيراً في مسيرتها وأنارت العقول وبصرت الأفهام ورفعت من الوعي القضائي حتى أصبحت عنواناً لوزارة العدل والمحاكم وكتابات العدل. ويسرنني أن أسطر إعجابي في بحوثها وفي محكماتها وكل من له

د. نايف بن عبدالله بن عوض طيب بمستشفى قوى الأمن بالرياض، اللواء صنهاة عبدالله المخلفي متقاعد في مكتب ولي العهد، عميد عبدالرحمن صنهاة بن عبدالله المخلفي ملحق عسكري بكوريا الجنوبية، الشيخ محمد بن ديبان بن غادن رئيس مركز النحيتية التابعة لأمانة منطقة حائل، والشيخ نافع بن بطحي وهو رئيس مركز العيشمة سابقاً تابعة لحائل، والشيخ عبدالهادي بن هليل الشبعان رئيس مركز في بلدة الجفن التابع للقصيم، والشيخ فرحان بن ضاوي بن داثان رئيس مركز عريفجان في ساحوق، والشيخ مقرح بن مروي في بلد الاكحل على طريق الهجرة السريع تابع لإمارة منطقة المدينة، والشيخ علي بن مرزوق بن نافع المعدي في المحفر التابع لمحافظة الحناكية وهو الآن يعمل رئيس مركز اليتيمه جنوب المدينة.

وهناك أعلام كثر يصعب ذكرهم ومنهم الأطباء وغيرهم من المهندسين والكتّاب والأدباء وأصحاب الرأي والمشورة وفعل الخير والتعاون عليه، وهذا أمر تشكر عليه قبيلة مَخْلَف خصوصاً ما يتعلق بالصلاح والشفاعة الحسنة ومساعدة المحتاج، ونتج عن ذلك إنشاء جمعيات خيرية نفع الله بها،

❖ أرى عدم تفريغ المحاكم من القضاة السابقين لأنه أضمن للقضاء

❖ على القضاة الابتعاد عن وسائل الإعلام ومقر عملهم على ما يبرئ الذمة

والقواعد الشرعية ويجعل رئيس المحاكم من قضاة الاستئناف، لأنهم في المحاكم أقدر من غيرهم من صغار القضاة. ولا يحرص على تعيين القاضي الجديد في المدن الرئيسية إلا بعد مدة تزيد عن خمس عشرة سنة من تاريخ مباشرة القضاء.

٤- أرى أن يستفاد من القضاة الذين يعملون في التفتيش القضائي ومجلس القضاء والمحكمة العليا ووزارة العدل ويوجهون للمحكم العامة والجزائية لأن تفريغ المحاكم من أهل الخبرة والدراية فيه ضرر عظيم على القضاء وهذا من اختصاص المجلس، وحتى لو احتيج لقاضي كلف بندبه للعمل لمدة قليلة محدودة.

٥- أوجه نصيحتي إلى جميع أصحاب الفضيلة القضاة بالابتعاد عن الإعلام سواء المسموع أو المقروء أو القنوات الفضائية، وقصر عملهم على ما يرد لهم في المحاكم وهو خير تبرأ به الذمة، والله الموفق.

يد في صدورنا وعلى رأسهم معالي الوزير وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الإشراف وفضيلة رئيس التحرير وسعادة مدير التحرير وجميع منسوبي المجلة والمتعاونين معها فجزاهم الله خير الجزاء على ما يقدمونه متمنياً لهم التوفيق.

• اختتم لنا بكلمة توجّهونها إلى إخوانكم القائمين على شؤون القضاء؟

- في ختام المقابلة أتوجه لجميع الأخوة الأفاضل والقضاة والقائمين على شؤون القضاء بما يلي:

١- الإخلاص في احتساب الأجر في هذا المرفق العظيم ورفع شأنه، لأن الأمة مطالبة بحصانة القضاء والمحافظة عليه لأنه شرع الله عز وجل وهذه البلاد الوحيدة التي تطبق شرع الله.

٢- الاجتهاد في اختيار القضاة، وتدريبهم تدريباً كافياً قبل مباشرة القضاء سواء بالملزمة أو بالتدريب، وكون ذلك في المعهد العالي للقضاء أفضل وأولى من غيره حتى يكون القاضي على دراية كافية في الطرق الشرعية والنظامية والمالية والإدارية.

٣- أرى عدم تفريغ المحاكم العامة من القضاة السابقين، لأنه أضمن للقضاء في حسن التوجه ومعرفة الأحكام والطرق